الاسم للمسمى قوله تقدم اسمه المراد بالاسم ما يشمل ما مد لوله
الذات فقط كالله وما مد لوله الذات والصفة كالرحمن والرحيم
وقوله ذكرا اي في الذكر اي الوضع وقوله كما عرفت اي من قوله
قدم اسمه ذكرا ومن قوله لانه مقدم ذاتا قوله واما الثاني
معطوف على قوله اما الاول قوله فلان الفعل هو الاصل في
التعلق به لان الاصل في العمل للافعال وذلك لان العامل
انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي
صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث
ومن جهة التعلق وليس في الاسم الا الثاني اه قوله وزيادة
المقدر قد يقال هو في التحقيق علة لرجوحية تقدير الاسم الا
لا الاولية تقدير الفعل وانما علته لما في تقدير الفعل من قلة
الاضمار ويمكن ان يكون علة لاولوية تقدير الفعل باعتبار
ما تضمنه من كون تقدير الاسم خلاف الاولى لان كون تقدير
الفعل اولى يتضمن كون تقدير الاسم خلاف الاولى ووجه
زيادة المقدر انه يضمر حصل او حاصل والمصدر بفاعله
البارز فالمحذوف حينئذ ثلاث كلمات وهو المضاف والمضاف
اليه ومتعلق الجار واضمار الفعل ليس فيه ذلك لان فاعله
مستتر قوله لما فيه من بقاء احد ركني الاسناد وهو المجرور
الذي هو خبر عن المبتدا المحذوف اي ولان الاسم يدل على
الدوام والثبات فيناسب جملة الحمد اي حيث قدر الخبر اسما
ايضا فقد تقرر ان كون الجملة اسمية للثبات والدوام اذا
لم يكن خبر للمبتدا فيها فعلا ولا متعلق الظرف او المجرور فعلا
قوله ودفع بما ظاهر للمتامل ببيانه انه اذا قدر اسما
المحذوف

المحذوف اركانا جميعا سواء جعل الظرف هو الخبر ام متعلق الخبر
اذ المتعلق لابد من مراعاته معانا له المحكوم به حقيقة ه
فصاراه ان الظرف جعل الخبر من حيث الاعراب فقط واما من
حيث المعنى فله تعلق بالمحذوف لكون المحذوف هو المحكوم
به في الحقيقة كما قلنا وانه اذا قدر اسما فالمقدر جملة بخلاف
تقديره فعلا لان التقدير ابتدائي حاصل بخ فقوله من قلة
المقدر ممنوع بل المقدر في هذه الحالة اكثر منه في حالة تقديره فعلا
وذلك لان المحذوف حينئذ المضاف والمضاف اليه والخبر كما
تقدم وخلاصته انه اذا قدر فعلا فالفاعل ضمير مستتر فهو
غير ملفوظ به في اللفظ فهو بهذا الاعتبار كغير الموجود فكان
المقدر لفظه وان حكم عليه بكونه جملة بخلاف ما اذا قدر اسما
ففيه تقدير ثلاث الفاظ كما علمت وبعد كتبي هذا رايت العلامة
الدهوتي كتب ما نصه اما دفع الثاني فلان الكثرة انما هي لكثرة
الحروف ولا شك ان ابتدائي كائن اكثر من ابتدائي واما الاول
فلعل وجهه ان في كل حذف ركن الاسناد لان المشهور القائل
بان الجار والمجرور وهو الخبر انما مراده ان اعراب الخبر انتقل اليه
نعم مع تسليمه ان الخبر محذوف وقد يقال هو قائم مقام
الخبر وفرق ما بين شيء قام غيره مقامه وما لم يقم شيء مقامه
فليتامل قوله فالارجح الخ مفرع على ظهور الدفع المذكور
قوله وان نسبة الخ مرتبطة بمحذوف وكانه قصد حمل المعاني
والواو للحال قوله للبصريين الذين شانهم ان يرجح قولهم
والاول للكوفيين الذين الشان تضعيف قولهم واراده
بالبصريين النحاة اي المنسوبين للبصرة ويقال لطاقة الاكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)